

Distr.: General
2 February 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم أن مجلس الأمن يعتزم أن يعقد، تحت رئاسة دولة الكويت، جلسة إحاطة وزارية يوم الأربعاء ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ عن موضوع "مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين".

وفي هذا الصدد، أعدت الكويت المذكرة المفاهيمية المرفقة طيّبه (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور العتيبي

السفير

الممثل الدائم لدولة الكويت

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لإحاطة مجلس الأمن عن موضوع "مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه
في صون السلم والأمن الدوليين"، المقرر عقدها في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨

مقدمة

على مدى أكثر من سبعة عقود، ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والعالم يواجه عددا لا يحصى من التحديات في مجالي السلام والأمن: من قبيل التحديات التي تبرز عادة في العلاقات بين الدول وتمثل في نشوء التهديدات والإخلال بالسلم وأعمال العدوان. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت هذه التحديات تكتسي طابعا معقدا بشكل متزايد، واتسع نطاقها ليشمل التهديدات والاعتداءات على أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات غير التابعة للدول والمخترين؛ فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاضطرابات المدنية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والصعوبات في بناء السلام والحفاظ عليه، على سبيل المثال لا الحصر. وقد واجهت الأمم المتحدة منذ إنشائها العديد من المحكّات والاختبارات في سياق معالجتها للعديد من هذه التحديات.

وثمة مجموعة من المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تشكل جميعها الركائز الأساسية للنظام الدولي، وتكوّن الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية والقانون الدولي في الوقت المعاصر - وهي في حال التقيد بها، تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في المنظمة. وعلاوة على ذلك، يتضمن الميثاق أدوات هامة لمواجهة التحديات المذكورة، التقليدية منها والمعاصرة، كمي يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين. وفي جعبة المجلس في هذا الصدد عدد من الإنجازات الناجحة. فقد كان تحرير دولة الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١ مثلا حيا لقدرة المجلس على استخدام الأدوات المتاحة له في الميثاق من أجل حفز التحرك الجماعي والموحد للاضطلاع بمسؤوليته وواجبه على النحو المنوط به في المادة ٢٤ من الميثاق، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

ودولة الكويت، إذ تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير ٢٠١٨، ستنظم إحاطة وزارية عن موضوع "مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صون السلم والأمن الدوليين"، وذلك يوم ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٨ - أي بعد مرور ٢٧ عاما منذ تحرير دولة الكويت. وستتيح الإحاطة منبرا لإعادة تأكيد التزام المجلس وتقيدته بمقاصد الميثاق ومبادئه. وهي أيضا فرصة سانحة، في ضوء التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع الدولي في مجالي السلام والأمن، لكي يناقش المجلس أفضل السبل لاستخدام الأدوات التي يتيحها الميثاق لأغراض صون السلم والأمن الدوليين.

السياق: استخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن

يشكل ميثاق الأمم المتحدة، منذ تأسيس المنظمة في عام ١٩٤٥، الصك القانوني الدولي الرئيسي الذي يُستشهد به في وضع إطار للعلاقات الدولية بين الدول، استنادا إلى مجموعة من المقاصد ذات التطلعات النبيلة، ومنها صون السلم والأمن الدوليين، وإزالة الأسباب التي تهدد السلم عن طريق اتخاذ تدابير جماعية فعالة، وقمع أعمال العدوان أو أي انتهاكات أخرى، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، واحترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير، وتعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على احترامها. واستكمالا لهذه المقاصد ثمة مجموعة من المبادئ التي لا تقل أهمية في رسم حدود

العلاقات الدولية، وتعمل بمثابة القوة التوجيهية التي تنظم العلاقات بين الدول. وتشمل هذه المبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة عضو أخرى وعدم التدخل.

ومع ذلك، يشهد العالم مرارا وتكرارا كيف يؤدي الاستخفاف بهذه المقاصد والمبادئ وعدم التقيد بها إلى تصعيد سريع للأوضاع أو المنازعات على نحو يهدد السلام الإقليمي والدولي. وفي هذه الحالات، يكون الميثاق بمثابة الضامن والصك الرئيسي لحفظ السلام والأمن في النظام الدولي، ويتيح لمجلس الأمن مجموعة من الأدوات اللازمة للاضطلاع بمهامه وواجباته. ومن المؤسف أن يتجاهل مجلس الأمن في مناسبات عديدة بعض هذه الأدوات، أو يحجم عن استخدامها بصورة شاملة لمعالجة نزاع أو خطر يهدد السلام. وفي بعض الأحيان، تكون الانتهاكات صارخة لدرجة أنها لا تنتهك قرارات مجلس الأمن فحسب، بل تشكل أيضا تحديًا للميثاق - وهي حالة من الحالات التي يتعين فيها على المجلس أن يأخذ بنهج جماعي لصون النظام الدولي.

والأدوات المتاحة للمجلس عديدة، وتتراوح بين الدبلوماسية التقليدية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على النحو المبين في الفصل السادس من الميثاق، واعتماد نهج عملي المنحى بدرجة أكبر فيما يتعلق بحالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، على النحو المشار إليه في الفصل السابع. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح الفصل الثامن من الميثاق منبرا للترتيبات الإقليمية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وتتضمن هذه الفصول طائفة من الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، وهي أدوات كثيرا ما يتبين، عند استخدامها، أنها تشكل وسيلة فعالة من أجل استعادة السلام وسيادة القانون.

وفي هذا الصدد، من المهم النظر في الحالة الراهنة للشؤون العالمية. فقد أصدر الأمين العام في بداية عام ٢٠١٨ رسالة بعنوان "تنبيه - تنبيه عاجل إلى عالمنا". واستمرت النزاعات بلا هوادة وبلغت المعاناة الإنسانية - نتيجة لتداعيات هذه النزاعات - مستويات لا يمكن تصورها. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية في مواجهة هذه التحديات التي تهدد السلام والأمن؛ وهي مسؤولية تقتضي منه إبداء التزام متجدد وأقوى بالوسائل المنصوص عليها في الميثاق كي يتمكن من التصدي لتلك التحديات.

أهداف الإحاطة ومحور تركيزها

خلال الإحاطة، قد يودّ أعضاء المجلس التركيز في بياناتهم على ما يلي:

- تأكيد أهمية الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقيد بها، مع لفت الانتباه إلى المخاطر التي تقوض تنفيذها.
- مناقشة أفضل السبل لاستخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن كما هو مبين في الفصول السادس والسابع والثامن وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه، كي يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين على النحو المبين في المادة ٢٤. ويُشجّع أعضاء المجلس على النظر في سبل تحقيق ما يلي:
- إعادة الالتزام بالفصل السادس من الميثاق لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق "التفاوض، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية"، أو غير ذلك من الوسائل السلمية.

- تعزيز تدابير منع نشوب النزاعات من أجل تفادي النزاع في مرحلته الأولى، مع ملاحظة أن الميثاق يتناول هذه المسألة بعبارات صارمة.
- زيادة فعالية استخدام الجزاءات كأداة لممارسة الضغط على المفسدين دعماً للعملية السياسية.
- تحديد الوقت الأنسب لتفعيل مفهوم الأمن الجماعي، واستخدام القوة المسلحة لاستعادة السلام والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام الفصل السابع.
- تعزيز سيادة القانون في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، بوسائل منها إنشاء المحاكم الجنائية.
- بحث الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المنصوص عليها في الفصل الثامن باعتبارها أداة ينبغي استخدامها على نحو أكثر فعالية.
- تأكيد دور الأمين العام فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، والنظر فيما يلي:
 - المادة ٩٩ من الميثاق، التي تنص على أن "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين".
 - قيام الأمين العام في بداية ولايته بالدعوة إلى تحقيق "طفرة في الدبلوماسية من أجل السلام"، وتركيزه على الوقاية كأولوية خلال فترة ولايته. وتأتي هذه الإحاطة بعد مرور ما يزيد قليلاً على العام منذ توجيه ذلك النداء، وتوفر فرصة لأعضاء المجلس من أجل دعم رؤية الأمين العام في هذا الصدد.
 - العمل الذي يقوم به الأمين العام حالياً لإصلاح هيكل السلام والأمن التابع للأمم المتحدة، بغية "ضمان تعزيز قدراتنا في مجال الوقاية وزيادة مرونتنا في مجال الوساطة وفعاليتنا وكفاءتنا من حيث التكلفة في عمليات حفظ السلام" كما ذكر سابقاً. وهذه الإحاطة فرصة سانحة لكي يفيدنا بشأن هذه المسألة.
 - استعراض الحالات التي تمكّن فيها مجلس الأمن من استخدام الأدوات المتاحة له على أفضل وجه بغية استعادة السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن الدروس المستفادة منها. فقد كانت عملية تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩١ حقاً إنجازاً تاريخياً غير مسبوق لمجلس الأمن. وهي شاهد حي على أن بوسع المجتمع الدولي التقيد والالتزام بأحكام ميثاق الأمم المتحدة؛ ومن ثم، فإنها تجسد مفهوم الأمن الجماعي فضلاً عن صون السلم والأمن الدوليين.
- ويتيح هذا الاجتماع فرصة لأعضاء مجلس الأمن للاستماع إلى كلمة الأمين العام بشأن هذا الموضوع، ولتبادل الآراء بشأن كيفية التصدي بفعالية للتحديات التقليدية والمعاصرة التي تواجهنا وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

مقدم الإحاطة

الأمين العام.

النتيجة

لا يُتوخى من مجلس الأمن التوصل إلى أي نتيجة. وستُصدر الكويت، بصفتها الوطنية وفي الوقت المناسب، موجزا بوقائع الإحاطة الوزارية.
